

العدالة في الفلسفة اليونانية

د. سلطاني فاطيمة

جامعة سعيدة

الملخص:

تعد العدالة مطلب إنساني ينشده الإنسان في كل زمان ومكان، ولهذا نجد العديد من النظريات تتطرق لهذا الموضوع وعلى سبيل الذكر نجد الفلسفة اليونانية قد اهتمت به كثيرا خاصة أفلاطون وتأسيسه لهذا المفهوم من خلال محاورة الجمهورية، الذي يعد أهم عمل فلسفي آنذاك يعالج فيه أفلاطون قضية العدالة والبحث في ماهيتها والسبل الممكنة لتحقيق العدالة وبعده عمل أرسطو الذي لا يقل أهمية عنه وبحثه في العدالة التوزيعية وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية:

العدالة، العدالة التوزيعية، الإستحقاق، الفضيلة، المجتمع العادل.

تمهيد:

لقد أخذت فكرة العدالة حيزا كبيرا من التفكير الفلسفي منذ الفلسفات القديمة فارتبطت بالسماء؛ أي بالآلهة فكانت الآلهة هي الوحيدة القادرة على تحقيق العدل في الكون، وفي مقابل ذلك على الإنسان أن يحترم هذه الشرائع الإلهية وإلا عاقبته الآلهة أشد عقاب، فعند هذه الأجيال اليونانية السابقة كانت العدالة مفهوما إلهيا، لكن مع تطور الفكر الفلسفي اليوناني، أصبحت العدالة من أهم القضايا المطروحة، وتعد محاورة الجمهورية أول عمل فلسفي يعالج فيه أفلاطون قضية العدالة والبحث في ماهيتها والسبل الممكنة لتحقيق العدالة وبعده أرسطو.

العدالة عند أفلاطون:

لقد عالج أفلاطون إشكالية العدالة في كتاب الجمهورية الذي كتبه في مرحلة الشباب بحيث طرح فيه سؤال ما هي العدالة ؟ ليحاول من خلال هذه المحاورة أن يعطي تعريفا للعدالة وكيف نبني دولة عادلة أو أفرادا يحبون العدالة.

تعد جمهورية أفلاطون من أهم المحاورات التي كتبها أفلاطون، فهي تحتوي على عشرة أبواب، ليخصص سبعة أبواب الأولى للبحث في العدالة وشروط تحقيقها في المجتمع المثالي، فيتحدث فيها على لسان سقراط كشخصية رئيسية في المحاورة إضافة إلى شخصيات أخرى، منهم "كيفالوس" (الشيخ الثري) وابنه يوليمارخوس وتراسيماخوس السفسطائي وجلوكون".

وللإجابة عن سؤال العدالة، فإنه يعرض مجموعة من الآراء والتصورات لمفهوم العدالة من شخصيات مختلفة، وذلك من خلال الحوار الذي كان قائما بين أفلاطون على لسان سقراط والشخصيات الأخرى، وهذا ما ميز الأسلوب الأفلاطوني الذي يعرف بفن المحاورة المبنية على نظرية التذكروليس التعلم بمعنى التداعي الحر.

يعطي "كيفالوس" تعريفا للعدالة الذي أخذه من الشاعر سيمونيدس، بقوله:

"إن العدالة تقضي بأن يرد الإنسان كل ماله؛ ويوضح هذا التعريف ويقول بأن العدالة هي معاملة كل حسب ما يستحق، أو معاملة الأصدقاء بالخير إن كانوا أحيارا والأعداء وهم أشرار بالشر".¹

إن العدل حسب "كيفالوس" هو نفع للأصحاب ومضرة للأعداء وعلى ذلك كان جواب تراسيماخوس حول سؤال ما العدالة؟ متسم بالانفعال العدواني الذي يستهدف تحطيم الأوثان

التقليدية المتمثلة في العدالة والقانون، وأن الحق يجب أن يتأسس على مبدأ القوة؛ أي أن العدل يجب أن يقيمه القوي.

وعليه يعطي "تراسيماخوس" تعريفا للعدالة بقوله : "إن العدالة ليست سوى العمل بمقتضى مصلحة الأقوى، ويفسر بذلك معنى الأقوى بقوله إن الحاكم يفرض على المحكوم مصلحته والعدالة هي ما تفرضه إرادة الحاكم أو الأقوى، لكن مثل هذا التعريف إنما يفيد أن العدالة متغيرة بتغير نظم الحكم و أنها نسبية".¹

"إلى جانب ذلك يرى "جلوكون" الذي أيد موقف تراسيماخوس حيث يعتبر أن الظلم من شيم النفوس، وفعل الناس له حسن ووقوعه عليهم قبيح فلما رأى الناس أنهم يظلمون و يُظلمون، فيجربون لذته ومرارته، اتفقوا فيما بينهم ألا يظلم بعضهم بعضا، فشرعوا القوانين والعرف، وسموا القانون عدلاً".²

فإذن العدالة لا تطلب لذاتها وإنما عندما يصاب الإنسان بالظلم فإنه يلتزم بها، وكذلك عندما يعم الصراع والنزاع بين البشر، ففي هذه الحالة يلتزم الناس بالعدل إلا إذا عرفوا وذاقوا مرارة الظلم.

فلقد استشهد جلوكون بأسطورة جيجيس، "ذلك الراعي الذي اكتشف أن تحريك خاتم في إصبعه يخفيه عن أنظار الناس فيجعله ذلك يتنكر لمبادئ الأولى حول العدالة".³

يرفض "أفلاطون" مفاهيم العدالة المزيفة التي سبق ذكرها، لكي يبني مفهوما حقيقيا للعدالة انطلاقا من طبيعة البشر، فالعدل حسب التصور الأفلاطوني لا يقوم على المساواة وإنما يقوم على التوازن الطبقي، الذي يمثل نموذج النظام العادل عندما تؤدي كل طبقة مهامها ووظائفها الخاصة حسب استعدادات البشر، فلماذا رفض النظم التي سادت عصره وخاصة الديمقراطية الأثينية وراح يحدد في المدينة المثالية الجديدة الشروط التي تحقق الكمال، من ناحية حتى يتحقق الاستمرار والدوام من ناحية أخرى الأمر الذي يتسنى معه تحقيق العدالة، لذلك تعرض للمجتمع وتنظيمه والدولة ونظامها.

يقسم أفلاطون النفس البشرية إلى ثلاث مستويات: "الشهوانية، الغضبية، العاقلة"، فلا تكتمل نفس الإنسان إلا إذا تحقق الانسجام بين هذه الثلاثية النفسية، ولا يتحقق هذا الانسجام إلا إذا عاش الإنسان في وسط الجماعة، فهذه الأخيرة قادرة على مساعدته في تحقيق ذلك، لأن

2 - المرجع نفسه، ص 17.

3 - أحمد فؤاد الأهواني : أفلاطون، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1991، ص 359.

1 - أحمد الميناوي : جمهورية أفلاطون، ط01، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2010، ص 75.

حاجيات الضرورية للإنسان كثيرة ومتنوعة، وهو عاجز بمفرده عن تحقيقها؛ ولا يتحقق الانسجام الفردي إلا إذا قام كل فرد بعمله الذي يتناسب وقدراته وينبغي أن يتم ذلك تحت إشراف الدولة.

لذا أفلاطون يقسم النفس وكذلك المجتمع إلى ثلاث طبقات ضرورية لتحقيق الانسجام:¹

- 1- الطبقة الأولى: تقابل النفس الشهوانية عند الفرد تشمل العمال، المزارعين، الصناع.
- 2- الطبقة الثانية: وتقابلها النفس الغضبية عند الفرد، وتشمل الجنود.
- 3- الطبقة الثالثة: وتقابلها النفس العاقلة عند الفرد، تمثل الفلاسفة.

"هذه الفضائل الثلاث هي الشروط الواجب توافرها في الطبقات الشعب لكي تتوفر العدالة، بناء على ذلك يتلخص في تأدية كل فرد في الدولة للوظيفة التي هيأته لها الطبيعة والتزامه بالفضيلة المناسبة لطبيعته، وعلى العكس يكون الظلم والشر حين يتعدى أحد الأفراد أو الطبقات على عمل غيره"². تتحقق العدالة في المدينة وكذلك عند الأفراد، عندما يلتزم كل فرد حدود طبقته التي ينتهي إليها ولا يحاول أن يتعدى نطاقها الخاص، وإن هو حاول ذلك فمثله كمثل من يحاول أن يعتدي على ملكية الغير أو يعمل على حرمانه منها وبالتزام بهذه الفضيلة يتحقق العدل.

"بعبارة أخرى تضيق العدالة في رأي أفلاطون لو شارك اسكافي أو النجار في عمل الفيلسوف الحكيم، الذي له وحده الحق توجيه الحكم، وهذا يصدر أفلاطون أول مبادئ حكم الديمقراطية في عصره وفي كل عصر"³.

"فالمدينة العادلة هي التي تمتاز بالفضائل الأربعة الرئيسية: الحكمة، الشجاعة والعفة، والعدالة؛ فالمدينة حكيمة بحكامها، مقدامة بجيشها معتدلة بعفة أصلها وعادلة حين يقوم كل فرد بالعمل الذي يصلح له ويوضع الرجل اللائق في مكانه اللائق"⁴.

يضع أفلاطون شروط ضرورية لبناء مجتمع عادل وسعيد فيتكلم عن التعليم، لأنه يتبع في ذلك التعليم التصفوي.

حيث ذهب الكثيرون إلى القول بأن الجمهورية كتاب في التربية والتعليم، أو كما قال روسو: "ليست الجمهورية كتابا في السياسة ولكنها أبدع رسالة كتبت عن التعليم"¹

2- أميرة حلمي مطر: جمهورية أفلاطون، مرجع سابق، ص 44.

3- المرجع نفسه، ص 25.

1- أميرة حلمي مطر: جمهورية أفلاطون، مرجع سابق، ص 25.

2- أحمد فؤاد الأهواني: أفلاطون، مرجع سابق، ص ص 140، 141.

ومن شروط بناء المجتمع المطلوب، يجب الاعتناء بتربية الأطفال الصغار منذ طفولتهم تربية رياضية، بحيث تكون أجسامهم بصحة جيدة وقوية، ويكتسبون من الآداب والفنون ما ينفعهم، حتى سن الثامنة عشر وتكون هذه التربية مشتركة بين الجميع.

حيث أنه في سن الثامنة عشر ينقطع الحراس عن الدروس ويتوجهون بعد ذلك إلى الرياضة البدنية والتمارين العسكرية، وعند بلوغهم سن العشرين، يواصل فقط من يستحق منهم دراسة الحساب والهندسة والفلك و الموسيقى وهذه العلوم تعتمد على البرهان العقلي وتستغني عن التجربة، وعليه فإن الضعفاء يواجهون وظائف الطبقة الأولى، وبما أن مقام الحراس كبير ويستهلكون وقتهم في التعليم، فينبغي على الشعب خدمتهم وتوفير لهم جميع متطلبات الحياة وإبعادهم عن كل ما من شأنه أن يفسدهم أو يغيرهم.

والهدف من هذه التربية والتعليم طبقة من الحراس صالحين يتولون حماية الطبقة الأولى وهم بدورهم يتولون خدمتهم وإطعامهم. كما أننا نجد في مبادئ بريكلير ترديدا لصدى هذه الفكرة القديمة حيث يقول: "لم تخلق المدينة للأثنيين، بل إن الأثنيين هم الذين خلقوا للمدينة"²؛ يعني أن جميع طبقات المجتمع أي الدولة قد وجدت لخدمة حراسها.

عند بلوغ الحراس سن الثلاثين تبين منهم من تتوفر فيه شروط الفيلسوف كمحبة الحق وضعف الشهوة وشرف النفس وسهولة الحفظ، لأنه من الصعب توفر جميع هذه الخصال في رجل واحد، حيث يقضون خمس سنين في التدريب على المناهج العلمية ودراسة الفلسفة، ويدخلون في معترك الحياة العامة من خلال فهم الحقيقة والدفاع عنها، والقيام بالوظائف الحربية والإدارية حتى سن الخمسين. ومنتميز بالتأمل العقلي وكان مدركا للخير المطلق، نال مرتبة الفيلسوف الحاكم من خلال التناوب على الحكم وهذا يجسد الحكم الفرد العادل أو الجماعة الفاضلة.

وعليه؛ أفلاطون يريد أن يكون من يدير المدينة حكاما فلاسفة لأن التربية الأولى التي يتلقاها الجميع من الصغر تخلق فيهم الظنون وتنمي العواطف، فتري الأفراد يملاً نفوسهم الطمع والحسد وحب الذات ولذات الحياة. ولهذا يقول: "بأنه ما لم يتولى الفلاسفة الحكم في الدول أو أن يتحول من نسميهم ملوكا وحكاما إلى فلاسفة حقيقيين وما لم نرى القوة السياسية تتحد بالفلسفة وما لم تسن قوانين دقيقة تبعد من لم يجمعوا هاتين القوتين فلن تنتهي الشرور من

3- المرجع السابق، ص140.

4- أرنست باركر: النظرية السياسية عند اليونان، ترجمة لويس اسكندر، مطابع سجل العرب، (د/ط)، القاهرة، 1965، ص55.

الدول بل من الجنس البشري"¹. فالفيلسوف أصلح للحكم إذ يمكنه إقامة العدل، بإدراكه الحقيقة وقدرته على اتخاذ أحسن القرارات التي تناسب كل وضع دون أن يكون بحاجة لمعين أو مرشد.

لقد اتخذ أفلاطون موقف من الحكم الديمقراطي الأثيني، وعمل على دحضه والإطاحة به وذلك لعدة أسباب ساعدت في موقفه هذا ومنها:

"محاكمة وإعدام معلمه وأستاذه سقراط ظلما من قبل مجلس شعبي وقضاة يكونه الجهلة في حين يكون القضاة حكماء وفضلاء، لذلك لم يرض سقراط استعطافهم ورفض أن يطلب الرحمة من الجماهير التي احتقرها دائما، لقد كانت لديها السلطة لتعفو عنه ولكنه رفض باحتقار أن يناشدها الرحمة"².

"صار أفراد الطبقة الأولى: التجار، المزارعون العاطلون (الشعب) يمارسون نشاطا خاصا بالطبقة الثالثة (الفلاسفة)، وهذا ظلم في نظر أفلاطون فهو يأخذ عليها في بعض محاوراته التسرع أو الارتجال من أجل المسائل وأخطرها"³.

يعتبر أفلاطون النظام الديمقراطي بأنه نظام فاشل ينتهي بالظلم والاستبداد، ومن أهم المسائل التي انتقدها فهذا النظام هي فكرة المساواة بين الناس رغم اختلاف قدراتهم العقلية، ولهذا فهو يفرق بين العدالة الحسابية والعدالة الهندسية.

فالعدالة الحسابية تستخدم الأعداد و التوزيع فيها يكون بالتساوي، بينما العدالة الهندسية فهي تستخدم النسب ويكون التوزيع فيها وفقا للمراتب والحفاظ على الفوارق بين الطبقات الاجتماعية ولهذا يعتبر أفلاطون بأن العدالة الهندسية تتناسب مع النظام الأرستقراطي (aristocratie) والعدالة الحسابية تتناسب مع النظام الديمقراطي (démocratie).

"أي دولة وأي شيء سخريه من هذه الديمقراطية التي تعودها وتزعمها الجماهير، التي تسوقها العاطفة هذه الحكومة التي تقوم على النقاش الشعبي والاختيار الذي - لا اختيار فيه - للبسطاء من المزارعين والتجار في تناوب والتعاقب الأبدي كأعضاء للمحكمة العليا"⁴.
أما من ناحية إلغاء أفلاطون للملكية والأسرة، فكل طبقة تختلف عن طبقة الأخرى في هذه المسألة.

1- أميرة حلبي مطر: جمهورية أفلاطون، مرجع سابق، ص32.

2- ويل ديوانت: قصة الفلسفة، ترجمة فتح الله محمد المشعشع، ط6، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، 1988، ص15.

3- محمد الخطيب: الفكر الإغريقي، ط1، منشورات دار علاء الدين، دمشق، 1999، ص295.

1- ويل ديوانت: قصة الفلسفة، مرجع سابق، ص13.

"فبالنسبة لطبقة الحكام الفلاسفة، لا يجوز أن يتمتعوا بأي نوع من الملكية ولا يجوز أن يكون لهم أسرة معينة،"¹ فهو يستبعد أي تعليم يهدف حب الثروة والمال وإعلاء من شأن اللذات، ولذلك ينبغي على الطفل أن يتلقى علم الخير، وليس العلم الذي يحط من قدرهم وهذا هو غرض أفلاطون من منع هذه الطبقة تملك الأشياء كالأموال والأراضي وحتى الأسر والأبناء، وقد منعهم كذلك من العمل لتوفير معاشهم و فرضه على الطبقة الأولى لتهيأ لهم الوقت اللازم لتوفير ولاستكمال تهذيبهم وتعليمهم، وعندئذ فهم لا يحتاجون لمال لكي لا تتعارض مصالحهم الخاصة بمصالح المدينة، إضافة إلى أنه يمنع عليهم كذلك تكوين أسر وأبناء لكي لا ينساقوا وراء عواطفهم، وقد تدريبوا وتعلموا ترويض النفس وقهر نزواتهم وغرائزهم.

"أما بالنسبة لطبقة الحراس، يجب أن لا يكون لهم ملكية خاصة بحسب أفلاطون ولا أسرة حتى لا ينصرفوا عن أداء واجباتهم المنوطة بهم، ويجب أن يكون زواجهم داخل طبقتهم لغرض النسل حسب حاجة الدولة،"² لقد تطرق أفلاطون في كتابه الخامس من الجمهورية فيما يخص بشيوعية النساء والأطفال الذي يساوي فيه بين الجنسين، بحيث يمكن للمرأة أن تكون من الحراس إذا أبدت مقدرة فهي مهيأة وتصلح للطب أو الموسيقى أو الحرب أو للفلسفة، فتقام حفلات دينية سنوية يجمع فيها الحراس من الجنسين بغرض الاقتران، وهذا الزواج ليس مؤقت غرضه الإنسال على قدر حاجة الدولة. ثم يأخذ الأطفال ويوضعون في مكان مشترك ويشرف عليهم أخصائيين لتأتي الأمهات ويرضعنهم دون أن يعرفنهم، حتى لا تنشأ بينهم قرابة وهم في الحقيقة أسرة واحدة.

أما طبقة عامة الشعب لهم الحق ببناء الأسر والامتلاك لوسائل الإنتاج والتوزيع لأن الملكية الخاصة، لا تعوقهم عن أداء مهماتهم برأي أفلاطون لأن مهمة طبقة الشعب، ليست خطيرة مثل طبقة الحكام الحراس وطبقة الحكام،³ فالمهمة التي تقوم بها هذه الطبقة هي خدمة طبقة الحكام من خلال توفير الأمان وتحقيق الثقة لهم، وعدم مناقشتها أو الاعتراض حول ما تأتي به من قرارات، على اعتبار أن هذه الطبقة تتميز بالحكمة الكافية التي تمكنها من تسيير شؤون الدولة.

2- أحمد الميناوي: جمهورية أفلاطون، مرجع سابق، ص 84.

3- المرجع سابق، ص 84.

4- المرجع نفسه، ص 85.

بعد تصور أفلاطون لمدينته المثالية العادلة القائمة على حكومة الفلاسفة، التي تستند على قوة العاقلة فإن من الحكومات الأخرى ما يستند على قوى أخرى،¹ وهذه النظم السياسية الخمسة واحدة منها مثالية في مقابل الأربعة الفاسدة أو الناقصة في نظر أفلاطون بأنها دساتير كريته واسبرطة وهي على النحو التالي:

النظام الأرستقراطي *aristocratie* يعتبر أفضل أنواع الحكم، لتمييزه بحكم الأقلية ويسعى إلى تحقيق الخير وهو نظام صادق.

النظام التيموقراطي *timocratie* هذا النوع من النظام، يغلب عليه طابع الطموح من كل من يريد أن يصل إلى مرتبة الشرف والمجد وذلك للسعي إلى السمو والتفوق .
الحكم الأوليجارشي *oligarchie* وهو حكم الأقلية الغنية، وفي هذا النوع وهو يعطي للثروة أهمية كبرى.

الديمقراطية *démocratie* التي هي حكم الشعب، والمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هو مبدأ الحرية.

حكومة الطغيان *tyrannie* وهو الحكم الاستبدادي، فهو أسوأ نظام الذي يحكم فيه الفرد الواحد ويكون فيه ظلما وجائرا، ليصل بظلمه إلى الجميع.

"يقابل هذه الدساتير الخمسة أنماط لأخلاق الإنسان لأن طبائع الناس هي التي تكون الدساتير المختلفة، أي نسير من التيموقراطية إلى الإنسان الأوليجارشي ومن الديمقراطية إلى الإنسان الديمقراطي من الطغيان إلى الطاغية".²

"إن من بين الحكومات التي سبق وأن أشرنا إليها سلفا يفضل أفلاطون الحكومة الأرستقراطية وحكم الفلاسفة، على حد قول الأستاذ لويس لأن الدولة التي يكون فيها الحكم لأقل الناس طلبا له، تكون أفضل وأمن من تلك التي يكون الحكم فيها لمناقضهم".³

بعد عرضنا لنظرية العدالة عند أفلاطون، التي كانت مبنية على الغائية التي تهدف إلى تحقيق الانسجام داخل المدينة من خلال التقسيم الطبقي الذي وضعه ومن خلال التزام كل طبقة بعملها، وفضل أن يحكم المدينة الأقلية ونخبة الشعب لأن جميع الناس غير مؤهلين للحكم.

1- أميرة حلمي مطر: الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، طبعة جديدة، دارقباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص203.

2- أميرة حلمي مطر: جمهورية أفلاطون، مرجع سابق، ص38.

3- GenevièveRodis Lewis: Platon, Editions Seghers, Paris, 1965,P178.

2- العدالة عند أرسطو طاليس: (322-384)

لقد تصور أرسطو العدالة على أنها مرتبطة بالفضيلة، على اعتبار أن هذه الأخيرة، هي أعظم أنواع الفضائل الأخلاقية، ولقد تطرق أرسطو لنظرية العدالة في كتابه الموسوم "بالأخلاق إلى نيقوماخوس" وبالتحديد في الكتاب الخامس الذي كان تحت عنوان "نظرية العدالة" إلى جانب كتاب السياسات فيما بعد الذي عالج فيه وبالأخص عدالة التوزيع. فالعدالة عند أرسطو هي فضيلة خاصة، شأنها شأن كل الفضائل الأخرى تستمد دلالتها من ارتباطها بالخير.

حيث فرق أرسطو بين العدالة الكاملة (العامة) والعدالة الجزئية (أو المحددة) ليعبر عن أحد معاني العدالة بقوله: "إننا نصف الأشياء بأنها عادلة عندما تؤدي إلى السعادة وتضمن استمرارها أو تؤدي إلى تحقيق جوانب من السعادة في الوسط السياسي"،¹ ويقول أرسطو في تحديد معنى العدالة الكاملة: "العادل هو ما ينص عليه القانون ويتوافق مع المساواة (...). والجائر هو المخالف للقانون وغير متساو"²؛ فالعدالة الكاملة بهذا المعنى هي تعتبر كفضيلة شاملة تهدف إلى تحقيق السعادة البشرية وهذا النوع نجده في الأفعال التي يترتب عنها توزيع مراتب الشرفية والثروات التي تقسم بين أفراد المجتمع السياسي.

" بالنسبة للعدالة الجزئية وما ينتج عنها من حق، فالنوع الأول منها يتجلى على مستوى تقسيم الكرامة والثروات، أو حتى على مستوى الامتيازات الأخرى التي تشمل أفراد المدينة، وهذه الامتيازات قد توزع بين المواطنين داخل المدينة بطريقة متساوية أو غير متساوية"³. فالعدالة الجزئية قد تشمل اللامساواة و اللانصاف في عملية توزيع المنافع والأعباء وبذلك فهي تمثل مظهر من مظاهر التعامل مع الغير، كما أنها جزء من العدالة الكاملة، ولها علاقة بالإنصاف. "ولقد اهتم أرسطو بالنوع الثاني من العدالة، المتمثل في العدالة الجزئية، وبدورها هذه الأخيرة نوعان التوزيعية والتصحيحية"⁴. ويذهب أرسطو للقول حول موضوع عدالة التوزيع بإنها: "تتجلى في التوزيع مظاهر الشرف، الملكية أو أي شيء آخر يجري توزيع الحصص منه على أفراد ينتمون إلى وسط معين لأن الناس في مثل هذه الحالات ربما يحصلون على حصص مساوية أو غير مساوية لحصص الآخرين."⁵

1- ديفيد جونستون: مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، عالم المعرفة، الكويت، 2012، ص86.

2- Aristote: Ethique à Nicomaque, trad. franc. Tricot, J., Paris Vrin, 1983, P224 (1130d-1131a)

3- Ibid, P224.

4- <http://www.e-kutub.com/index.php/2012-11-20>.

5- ديفيد جونستون: مختصر تاريخ العدالة، مرجع سابق، ص91.

في مقابل المساواة والإنصاف، نجد اللامساواة واللامساواة، إما أن يكون هناك أكثر أو أقل ولهذا فمن الضروري أن يكون هناك وسيطية، فالوسط في أي فعل هو إنصاف، والعدل يجب يكون في الوسط، فالوسط دوماً يكون بين الإفراط والتفريط، وعليه فالعدل وإنصاف يجب أن يكونا في الوسط وهو الذي يحقق التوازن بين كميتين وكثيراً ما يعتبر أنه التساوي وهذا الأخير يترتب عنه تقسيم أربعة حدود على الأقل؛ أي أن يكون هناك اثنين مقابل اثنين - أي أربعة- وهذا التوزيع يفترض تساوي المزدوج بين الشخصين وبين الحصتين.

إذا كان الشخصان متساويان يترتب عن ذلك تساوي في الحصة وإذا كان الشخصان غير متساويين وكان هناك اختلاف بينهما، فمن العدل أن تكون هناك اللامساواة وتفاوت في عملية توزيع الحصة، وينبغي على الجميع أن يدرك أن هناك تفاوت في التوزيع، وهنا يظهر مبدأ الأهلية والاستحقاق الذي يتجلى خاصة في الجانب السياسي وهذا ما يظهر في أنظمة الحكم. حيث نجده عند مناصري الحكم الشعب (الديمقراطي) وذلك لاعتقادهم أنهم أكفاء على وجه الإطلاق في حين أنهم متساوون في أمر من الأمور فقط لكونهم متمثلين في الحرية،¹ أما الأوليغارشيون يعتبرون أن التفاوت مع الآخرين في الثروة بينما الأرستقراطيين فيرونها في الفضيلة ومن هنا كان توزيع الحصة نسبي، مع أن أرسطو لم يبحث في هذه المسألة في كتاب الأخلاق بالشكل الكافي لبحث فيها وبإسهاب فيما بعد في كتاب السياسات، وهذا البحث اشتمل على المسألة العدل التوزيعي ومبدأ التفاوت والمساواة في الحقوق السياسية ومدى تأثيرها في الثورات السياسية.

فبسبب تمسك هذه الأنظمة بهذه الأوهام الذي يعتقدونها يحدث فيما بينهم انقلابات وثورات سياسية. فتلك الأوهام الباطلة هي إذن إن صح القول كما يقول أرسطو هي أصول الثورات ومنابعها، ولذا فالانقلابات تحدث وجهين فتارة يثورون على السياسة ليستبدلوا الحكم الراهن بآخر: كأن يستعوضوا عن الحكم الشعبي بحكم الأقلية ... فقد يثورون طمعاً في الزيادة أو النقصان.²

إن المبدأ الذي يحكم عملية التوزيع حسب أرسطو هو مبدأ التناسب، وهذا التناسب هو مساواة بين النسب وهو يشتمل على أربعة حدود على الأقل؛ فالتوزيع يفترض أربعة حدود (أ، ب، ج، د)، التي تمثل الأشخاص في مقابل الأشياء.

1- أرسطو: السياسات، ترجمة: الأب أوغستين بربارة البولس، اللجنة الدولية للترجمة روائع الإنسانية، (د\ط)، بيروت، 1957، ص343.

2- أرسطو: السياسات، مرجع سابق، ص344.

حينئذ كما يكون الحد (أ) هو إلى (ب)، فالحد (ج) يكون إلى (د) وبالتبادل يكون (أ) هو (ج) ويكون (ب) هو (د)، ويكون مجموع اثنين من الحدود هو مناسب لمجموع الحدين الآخرين وهو يحصل من جهة، ومن جهة أخرى يجمع الحدين اللذين فصلا عما يليهما فإذا رتب الحدود بينهما تبعا لهذه القاعدة فحاصل الجمع يبقى عادلا تماما، وعلى هذا حينئذ الجمع

بين (أ) و (ج) وبين (ب) و (د) هو العدل التوزيعي¹، وعليه فالشكل الذي يأخذه هذا التوزيع هو التوزيع الهندسي، ويتحقق العدل في توزيع الحصص إلا إذا توفرت هذه الحدود مع وجوب احترامها.

يرى أرسطو أن العدل التوزيعي يتجسد أفضل في مجال العلاقات السياسية كما أنه يناقش فكرة أخرى وهي علاقة العدالة والتعامل بالمثل (المثل بالمثل) وهنا يعرض تصور الفيتاغوريين الذين يرون أن الوسط المطلق هو "أن يرد المرء للغير دأما ما وصله منه"²؛ يرفض أرسطو هذا التصور الفيتاغوري على أساس أن التعامل بالمثل من هذا المنظور لا يتطابق دائما لما هو عادل وهناك حالات تبرر هذا فمثلا عند تلقي شخص عادي ضربة من شخص يمثل السلطة فهذا لا يعني أن نرد عليه هو الآخر أو العكس الشخص العادي يقوم بضرب الآخر أثناء تأدية واجبه فهذه الحالة لا ينطبق عليها ما جاء به الفيتاغوريين كما أن هذا التعامل لا تتحقق فيه العدالة، ومنه كان التعامل بالمثل حسب أرسطو هو تناسبي وليس حسابي أي تبادل الأشياء ذات القيمة المتساوية حسابيا.

إن عملية التبادل بين الأطراف تكون على أساس الاستحقاقات والمؤهلات، ففي حالة ما إذا كانت الأطراف متساوية يكون التبادل متساوي وهذا ما يسمى بالتبادل المتوازن وفي حالة اللامساواة وكان هناك اختلاف بين الأطراف فيكون التبادل مختلف فيما بينهم وهذا النوع يسمى بالتبادل غير متوازن.

إذن تكون العدالة مسألة تعامل بالمثل إلى حد كبير على الرغم من أن ذلك التعامل بالمثل لا يكون بالضرورة من النوع "الحسابي" (كما يسميه أرسطو أو المتوازن).

فالإنسان العادل هو الذي ينصف غيره وأن يعطي للآخرين من كل ما هو نافع كما لو كان يأخذ لنفسه، وذلك من إنصاف ومساواة تناسبية، وهذا من فضائل العدل أنها تأخذ بالوسطية على خلاف الظلم الذي يميل إلى أحد الطرفين إما الإفراط في كل ما هو نافع بأن

1- أرسطو طاليس: علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة أحمد لطفي السيد، ج2، مطبعة دار الكتب

المصرية، القاهرة، 1924، ص70.

2- المرجع السابق، ص78.

يأخذ لنفسه أكثر من الآخرين، وإما التفریط في كل ما هو ضار أي بأن يأخذ أقل من الآخرين، و
اللاعادل مرتبط بالرديلة؛ وهو الميل إلى إحدى الطرفين معا الإفراط بالكثرة و التفریط بالأقل،
ودون أي اعتبار للتناسب، بينما العدل مرتبط بالفضيلة وهو التزام بالوسط بين الإفراط و
التفریط.

و"أما النوع الثاني فيخص العدالة المرتبطة بالعقود. وتنقسم هذه الأخيرة إلى جزأين، لأن
المعاملات بعضها إرادي وبعضها غير إرادي".¹ أما العلاقات الإرادية هي التي تكون فيها التعاملات
بين جميع الأطراف إرادية كتعاملات البيع والشراء، بينما اللاإرادية فهي تتضمن كل أنواع
الجرائم ويجب أن تخضع لمبادئ العدالة.

يوضح أرسطو فكرته العامة عن التبادل الذي يقوم على التعامل بالمثل ويحصل على أساس
نسبة محددة بإعطاء سلسلة من الأمثلة: "إذا كان هناك مجموع من الأشخاص أصحاب مهن
مختلفة كالإسكافي والطبيب وعامل البناء والمزارع، كأن يحدث اتفاق بين شخصين و يكون
هناك تبادل بين الطبيب والمزارع أو عامل البناء والإسكافي، ففي هذه الحالات لكي تتحقق
عدالة و إنصاف أثناء عملية التبادل فيجب أن يكون هناك تساوي في الإنتاج بين هذه
الأطراف".² ولكي تتحقق العدالة وإنصاف يجب أن يكون التبادل متناسب، وذلك أن تكون
الأطراف المتبادلة متساوية بالإضافة إلى تساوي الإنتاج المتبادل.

وفق رأي أرسطو أن عامل البناء و الإسكافي والمزارع هم جميعا متساوون نسبيا؛ بمعنى أنهم
أحرار بالإضافة إلا أنهم متساوون؛ أي مبادلة تكون بين هذه الأطراف عادلة ومنصفة، فالمعيار
الذي يجب أن تقوم عليه عملية التبادل المتناسب هو القيمة الإنتاجية، فعامل البناء ينتج
أضعاف ما ينتجه الإسكافي ففي هذه الحالة عملية التبادل الذي تكون بين الإسكافي وعامل
البناء، بأن يعطي الإسكافي ضعف قيمة المنزل لعامل البناء وهكذا يكون التبادل فيما بينهم
قائم على المساواة، إلا أن المساواة في العدالة التصحيحية قائمة بالنسبة الحسابية عكس
التوزيعية.

"أما بالنسبة لأفكار أرسطو فيما يتعلق بالتعاملات الإرادية، فكثير من الباحثين قد افترضوا أن
أرسطو في نظريته عن العدالة، لم يكن لديه أي شيء يقوله عن مسائل العقوبة أو العدالة
الجزائية (...)، لكن على الرغم من أنه يعطي أمثلة قليلة توضح أفكاره عن العدالة الجزائية كان

3- Aristote :Ethique à Nicomaque,op.cit.p224.

-1 ديفيد جونستون: مختصر تاريخ العدالة، مرجع سابق، ص97.

يفكر في العدالة الجزائية ضمن مناقشاته لكل من التبادل المتناسب وهو الأساس الذي يستند إليه تفكيره في العدالة الجزائية عموما وعدالة التصحيح".¹

"فالعدالة الجزائية تتمثل في رد الأمور إلى نصابها، وغالبا ما تخول هذه مهمة إلى القاضي أو المحكم لكي يتولى مهمة الفصل بين الأطراف المتنازعة وتحقيق العدل بين الأشخاص فالقاضي حسب أرسطو يشبه العدل المشخص فهو الذي يمسك بين طرفي الخصمين، بل قد يعطي القضاة أحيانا لقب المصلحين بين الخصوم، فالعادل هو وسط مادام القاضي نفسة وسطا".²

فعندما يعتدي شخص على آخر بضربه أو جرحه أو حتى قتله فعليه أن يتحمل هذا المعتدي الضرر الذي ألحقه بذلك الشخص لكي تتحقق مساواة، وذلك بتعويض الضرر الذي ألحقه الجاني بالضحية رغم أن أرسطو لم يضع مقدار لهذا الضرر فالأمر المهم عنده أن يعاقب المعتدي على الضرر الذي ألحقه بالضحية من غير عدل، لأن هناك مساواة بين الجاني والضحية.

"فالمساواة تعني الوسط بين الأكثر وبين الأقل، فالريح و الخسارة أو الألم يجب أن يصرفا إلى معنى مضاد أولها بالأكثر والثاني بالأقل، فالأكثر في النفع والأقل في الضرر، هذا هو الريح وضد ذلك هو الخسارة أو الألم، والمساوي الذي يلزم الوسط بين أحدهما وبين الآخر وهو ما نسميه العادل وعلى جملة القول فإن العادل الذي موضوعه تقويم الخطايا بين خسارة الواحد أو ألمه وبين ربح الآخر".³

إن عملية التصحيح تستدعي الأخذ بالوسط ما بين الريح والخسارة والتساوي ما بين الأكبر والأقل، يوجب الأخذ بعملية تقسيم الحصص بالطريقة الحسابية بمعنى أن ينقص من أكثر ما زاد عنه ويضاف إلى الأقل ما ينقص منه.

ومما سلف ذكره نستنتج أن نظرية العدالة عند أرسطو، على الرغم من أنه يمكن أن تطبقها بين أشخاص متساوين نسبيا، إلا أن الوسط المهم الذي يجب أن تسود فيه العدالة هو الوسط السياسي، فهو يسعى كذلك إلى تطبيق العدالة السياسية التي هي ممكنة فقط بين الأعضاء الأحرار والمتساوين يسعون إلى تحقيق رغباتهم.

2- المرجع السابق، ص 100.

3- أرسطو طاليس: علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، مرجع سابق، ص 74.

1- أرسطو طاليس: علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، المرجع السابق، ص 72.

المصادر والمراجع:

- 1- أرسطو: السياسات، ترجمة: الأب أوغستين بربارة البولس، اللجنة الدولية للترجمة روائع الإنساني (د\ط)، بيروت، 1957.
 - 2- أرسطو طاليس: علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة أحمد لطفي السيد، ج2، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1924.
 - 3- أميرة حلمي مطر: جمهورية أفلاطون، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، د/ط، 1994.
 - 4- أحمد فؤاد الأهواني : أفلاطون، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1991.
 - 5- أميرة حلمي مطر: الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، طبعة جديدة، دارقباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
 - 6- ديفيد جونستون: مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، عالم المعرفة، الكويت، 2012
 - 7- أرنست باركر: النظرية السياسية عند اليونان، ترجمة لويس اسكندر، مطابع سجل العرب ، (د/ط)، القاهرة، 1965
 - 8- ويل ديوانت: قصة الفلسفة، ترجمة فتح الله محمد المشعشع، ط6، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، 1988.
 - 9- محمد الخطيب : الفكر الإغريقي، ط1، منشورات دار علاء الدين، دمشق، 1999.
- 11- Aristote :Ethique à Nicomaque ,trad franc.Tricot,J. ,Paris Vrin,1983..
- 12- <http://www.e-kutub.com/index.php/2012-11-20>.